الأمم المتحدة

TD/539

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 October 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

المنتدى الافتتاحي للشؤون الجنسانية والتنمية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إعلان بريدجتاون

ديباجة

إذ نلاحظ أن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (دورة الأونكتاد الخامسة عشرة)، المعنونة "من الضعف وعدم المساواة إلى الرخاء للجميع" والمعقودة في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تستند إلى مافيكيانو نيروبي المعتمد في عام 2016، الذي أقر بأن النمو الاقتصادي يجب أن يكون شاملاً للجميع لضمان رفاه السكان وأن الشمول يتطلب الاهتمام عن كثب بأوجه عدم المساواة الأفقية، بما فيها عدم المساواة بين الجنسين،

وإذ نبرز أن الولاية التأسيسية للأونكتاد هي النهوض بالتنمية المستدامة والعدالة الجنسانية والاجتماعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة وإرساء نظام اقتصادي دولي منصف في إدارة العلاقات التجارية،

وإذ نختتم منتدى ناجحاً للشؤون الجنسانية والتنمية دام ثلاثة أيام وقادته بربادوس، بصفتها مضيفة دورة الأونكتاد الخامسة عشرة، بالتعاون مع تحالف من المؤسسات النسوية ومنظمات المجتمع المدني من جنوب الكرة الأرضية، وضم قادة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومهنيين من الأمم المتحدة، وأكاديميين، وناشطين، وأصحاب مشاريع، وأفراداً ملتزمين من أجل دراسة الأزمات العالمية المتقاطعة التي تتطلب من الدول الأعضاء في الأونكتاد إعادة التفكير على وجه السرعة في النماذج والنهج التي تنفذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتقديم توصيات بشأن هذه الأزمات،

وإذ نلاحظ أن العالم يواجه أزمة صحية عالمية ناجمة عن وباء كوفيد-19، وهي أزمة تسببت بدورها في أزمة اقتصادية عالمية تزعزع الاقتصادات والمجتمعات والعمال والأسر المعيشية - وخاصة الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض وتلك التي ترأسها نساء - في جنوب الكرة الأرضية،

وإذ نسلم بأن هذه الحوادث تأتي في خضم أزمة مناخية متسارعة تطلق العنان للأعاصير والعواصف المدارية والزلازل والفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر وانعدام الأمن الغذائي وتحفز تنقل البشر داخل الحدود وعبرها،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ نشـــهد الفجوة الرقمية المتنامية حيث لا تزال المرأة في جميع أنحاء العالم متخلفة عن الرجل في الحصـول على التكنولوجيات الحديثة، وتكافح من ثم في سبيل المطالبة بمكانها الصـحيح في المجتمع والاقتصاد، وتبقى، في متوسط الحالات، أفقر من الرجل وأضعف منه، بغض النظر عن بلدها الأصلي،

ندعو بلدان شمال الكرة الأرضـية والدول الأعضـاء في الأونكتاد إلى الاعتراف بأن نموذج النمو الليبرالي الجديد الحالي – الذي يشـدد على الاسـتخراج والاسـتهلاك المسـعورين ويتجاهل حقيقة أن موارد الأرض فانية – يفاقم هذه الأزمات، بينما يستنسخ أوجه عدم المساواة والضعف.

النقد

نلاحظ أن المفاوضـات الحكومية الدولية بشـأن مشـروع "عهد بريدجتاون: من الصـعف وعدم المسـاواة إلى الرخاء للجميع" مسـتمرة منذ العام الماضـي. ويسـاور العديد من المنظمات النسـائية والنسـوية القلق لأن العملية لم تكن شاملة للجميع كما يلزم لضمان الاستماع إلى تنوع وجهات نظر النساء والمجتمع المدني بشأن العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية وإدماجها في الاتفاقات التجارية المتفاوض عليها.

وتستند حالة الاقتصاد السياسي العالمي أساساً إلى علاقات القوة غير المنصفة وغير المتكافئة بين الدول، حيث لا تزال بلدان الجنوب تعاني من علاقة استخراجية تقلل من قيمة السلع الأساسية الأولية وتبقي البلدان مجرد مسـتوردة صـافية للسـلع والخدمات. وتندرج هذه العلاقات الاسـتخراجية التي تشـكل أسـاس الربح المخصـخص للقلة في صـميم أزمة المناخ الوجودية التي نواجهها جميعاً. ونحن نقر بالتقليل الموازي من قيمة عمل المرأة داخل الاقتصادات الأسرية والمجتمعية والوطنية الذي يعكس ويعزز العلاقات الاستخراجية وغير المتكافئة بين بلدان شمال الكرة الأرضية وجنوبها.

وقد أبرز وباء كوفيد–19 أوجه عدم المساواة هذه في الحصول على اللقاحات والإرادة السياسية المحدودة لاعتماد قواعد ونماذج للتمويل الميسر لا تحبس البلدان في حلقات مديونية خبيثة.

ونؤكد بيان الالتزام الوارد في مشروع عهد بريدجتاون المعتمد في دورة الأونكتاد الخامسة عشرة باحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. ونحيط علماً أيضـاً بالدعوة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي "باعتباره عنصـراً مكملاً للتعاون بين الشـمال والجنوب"[(1)]. وجميع سـبل التعاون هذه لها دور هام في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

ويساورنا القلق إزاء الرؤية المحدودة لخطة المساواة بين الجنسين وكيف تبدو منفصلة عن إعادة التوجيه الذي نحن في أمس الحاجة إليه لإنقاذ الكوكب والناس. وإدماج النسـاء والبنات وغيرهن من الفئات المهمشـة، بمن في ذلك نساء الشعوب الأصـلية والقبلية، وتمكينهن، شرط مسبق للتنمية المنصـفة ونتيجة لها في آن معاً. ولكن نسـاء العالم يطالبن بإعادة هيكلة جذرية لتعددية الأطراف والاقتصـاد السـياسـي العالمي لضمان أن تعود فوائد موارد العالم للأغلبية وليس للقلة.

المساهمة

خلال الأيام الثلاثة الماضـية، بحثنا ولاية الأونكتاد في ضـوء هذه الأزمات المتقاطعة للمسـاهمة في إعادة تشـكيل الخطاب المتعلق بالتجارة والتنمية. وتقع على عاتق الأونكتاد والدول الأعضـاء مسـؤولية أوسـع عن تحويل سـياسـات التجارة والتمويل والاسـتثمار، بالاسـترشـاد بتحليلات العدالة الجنسـانية والاجتماعية وبالاتساق مع أهداف التنمية المستدامة.

(1) مشـــروع عهد بريدجتاون: من مواطن الضـــعف وعدم المســـاواة إلى تحقيق الرخاء للجميع، النص المُتَّفق عليه حتى 17 أيلول/سبتمبر 2021.

وقد رسم المنتدى بالضرورة جدول أعمال واسع النطاق يشمل التجارة؛ وقضايا الاقتصاد الكلي النظمية، مثل التمويل، والديون، والضرائب؛ واختلالات القوى في الاقتصاد السياسي العالمي، الذي تستمر فيه العلاقات غير العادلة بين الجنسين.

وننضم إلى التحالف المعني بنوع الجنس والتجارة في دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ما يلي[2]:

- إعادة أولوية العدالة الجنسانية على الأهداف الاقتصادية للسياسات التجارية والاستثمارية. ويشمل ذلك تحولاً كاملاً في إدارة الاقتصاد الكلي العالمية، بما في ذلك النظم التجارية والاستثمارية الحالية، نحو نظام يقوم على حقوق الإنسان واحترام الحياة والنظم الإيكولوجية وينهض بالتنمية المستدامة. ودون معالجة الأثر السلبي لقواعد التجارة والاستثمار الحالية على النساء والأشخاص غير المطابقين جنسانياً، لن نتمكن من معالجة تفاقم عدم المساواة والاستغلال.

- ضمان إدماج مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجموعات النسائية، في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بالسياسات والاتفاقات التجارية، على نحو يحسن مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطريقة ديمقراطية في المفاوضات العالمية. وينبغي تكليف الأونكتاد بتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة موظفي وزارات التجارة وغيرهم من الجهات المعنية على الدخول في الاتفاقات التجارية وإعادة تصميمها.

- اشتراط أن تتبع تدابير السياسة التجارية منظوراً لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، حيث تقيّم جميع الترتيبات التجارية قيد التفاوض وفقاً لآثارها الإيجابية والسلبية على النساء والأشخاص غير المطابقين جنسانياً، وتصمم السياسات وفقاً لذلك. ولا يمكن للسياسة التجارية أن تكون مستدامة إلا بتحويل السياسات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية القائمة على نموذج اقتصادي نسوي تشاركي وشامل للجميع. ويعني هذا بناء اقتصاد تقدّر فيه الرعاية ويعترف بها كمنفعة عامة، ويخدم الاقتصاد أهداف الرفاه بالتوازي مع نمو الإنتاجية. ويكفل هذا النموذج حماية حقوق الإنسان للمرأة في إطار رؤية عالمية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة.

- التعهد بأن يعمل الأونكتاد على أساس ولاية واسعة يناقش فيها الهيكل الدولي للديون والضرائب، والتحول الرقمي الجاري للاقتصاد العالمي، والطبيعة المتغيرة للعمل فيما يتعلق بالسياسة التجارية.

- دعم اتفاق الأمم المتحدة الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (إسكاسو، كوستاريكا) الذي يسعى إلى التصدي للنزعة الاستخراجية في هذه المنطقة ولارتفاع نسبة أعمال التهديد والقتل التي ترتبط بها وتستهدف الناشطين في مجال العدالة البيئية والمناخية، وعدد منهم من نساء الشعوب الأصلية.

(2) تعتمد التعليقات التالية على البيان الصادر في 20 أيلول/سبتمبر 2021 عن التحالف المعني بنوع الجنس والتجارة، وهو تحالف نسوي من أجل العدالة التجارية. "العدالة الجنسانية تتطلب توسيع ولاية الأونكتاد"، رد على مشروع عهد بريدجتاون الصادر في 17 أيلول/سبتمبر 2021.

وفيما يتعلق بالنص المتفاوض عليه، فقد أتيح مشروع عهد بريدجتاون لمنظمات المجتمع المدني قبل ثلاثة أسابيع فقط من تاريخ انعقاد المنتدى، وهو ما قلص المشاركة الموضوعية. وبينما يرحب المنتدى وحلفاؤه بعدة توصيات واعدة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين بفعالية، فإننا نحذر من أن يحمل المشروع في طياته خطر تقويض التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين بالدعوة إلى ولاية أضيق للأونكتاد.

ونناشد الأونكتاد معالجة الأبعاد الجنسانية للتجارة والتنمية معالجة أشمل. وينبغي لمشروع عهد بريدجتاون:

1- تسهيل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في وضع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

2- ضمان أن تكون العدالة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من جميع السياسات والممارسات، بالاسترشاد بالتحليل النسوي الشامل لعدة قطاعات.

3- تعزيز العدالة الجنسين باعتبارها جوهرية في السياسة التجارية.

4- الالتزام بإدماج الجنسين في تطوير التجارة الرقمية.

5- التصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية في السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالاسترشاد بالالتزام بالعدالة العدالة الجنسانية، واحترام هشاشة البيئة والمعارف والتكنولوجيات المحلية.

ونشيد بقرار الأونكتاد والبلد المضيف عقد هذا المنتدى الافتتاحي للشؤون الجنسانية والتنمية.

ونطالب الأونكتاد والدول الأعضاء بتوفير تسهيلات ائتمانية داعمة وهياكل أساسية للأمن المادي والسهر على حماية النساء المشاركات في التجارة عبر الحدود.

ونرى أن الوقت قد حان للتركيز على علاقات عدم المساواة هذه بين البلدان وداخلها وتصحيح هذه العلاقات.

وندعو الأونكتاد والدول الأعضاء إلى ضمان أن يعالج مشروع عهد بريدجتاون مسألة أوجه عدم المساواة التاريخية والمعاصرة بين الدول وإلى تعزيز العمليات الرامية إلى تحويل هذه العلاقات على أساس التجارة العادلة وسياسات الاقتصاد الكلي المنصفة وعمليات نقل التنمية التصحيحية.

ونشيد بالقدرة التحليلية النسوية الهامة الموجودة لدى منظمات المجتمع المدني، مثل التحالف المعني بنوع الجنس والتجارة، ونوصي بأن يضفي الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية الطابع المؤسسي على الاجتماعات الاستشارية التي تعقد كل سنتين بين منظمات المجتمع المدني وهذه الهيئات الدولية والتابعة للأمم المتحدة.

وندعو الأونكتاد إلى إدراج منتدى الشؤون الجنسانية والتنمية بوصفه منتدى دائماً في جميع المؤتمرات المقبلة التي تعقد كل أربع سنوات.